



---

## الإسلاميون والانتخابات في العالم العربي:

---

## الرهانات المزدوجة

---

التنسيق والتحرير: زياد ماجد

معدّ التقرير  
صلاح الدين الجورشي/تونس

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة  
للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)  
وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)  
تاريخ النشر 2005

تصميم الغلاف: توريو للتصميم - رام الله  
إعداد وتصميم: عمر حرقوص وسوسن ضو  
طبع في: إكس او، بيروت

تم إعداد وطباعة هذه الدراسة تحت إشراف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) كجزء من مشروع نفذته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وهدف إلى مناقشة التطور الديمقراطي في العالم العربي.

تم تنفيذ المشروع بتمويل من الحكومة الألمانية - وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## مقدمة

تعالّت في السنوات الأخيرة الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي في البلدان العربية، وتسارعت السجلات والنقاشات حول طبيعة وآليات هذا الإصلاح والحاجة إليها بين مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث اختلفت بين بلد عربي وآخر نظراً إلى أوضاعه ونسبة الحريات السائدة فيه.

وفي هذا السياق برزت مسائل مثل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية، باعتبارها الركيزة الأساسية في عملية الإصلاح السياسي وإشاعة الديمقراطية في العالم العربي.

وقد ساهمت محطات البث الفضائي ووسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في توسيع دائرة النقاش حول الإصلاح، وأخذت طابعاً عاماً بحسب ظروف كل بلد من البلدان العربية المعنية بالإصلاح.

وركز تقريراً برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العالم العربي، الأول عام 2002 والثاني عام 2003، واللذان أعدّهما خبراء وعلماء عرب، على التحديات التي تواجه التنمية في البلدان العربية، وأهمها العجز في المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة.

وحدد التقريران آليات الخروج من هذا العجز من خلال تعزيز التمثيل السياسي الشامل في هيئات تشريعية فعالة وتطوير إجراءات قانونية وإدارية تضمن حقوق المواطن المتوافقة مع حقوق الإنسان، وخصوصاً حرية التعبير وحرية الاجتماع، إضافة إلى مشاركة النساء في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن قطار الإصلاح السياسي أخذ يتلمّس طريقه ببطء في بعض البلدان العربية من خلال بعض التشريعات والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان وحق الاقتراع للنساء نزولاً عند الضغوطات الخارجية والمطالبة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، إلا أن هذا القطار لم يأخذ طريقه السريع للوصول إلى محطة الإصلاح السياسي المنشود، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعاتنا العربية لناحية التنمية البشرية المطلوبة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وترى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "أيديا" وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، أن ثمة فرص حقيقية للتطور الديمقراطي في المنطقة، ولكن يحتاج كل بلد إلى حيز ووقت لتحقيق خياراته الخاصة، وتشكيل مؤسساته الديمقراطية بما يوافق أوضاعه الثقافية والسياسية والتاريخية الخاصة، ولتطوير أجندة إصلاحه الخاصة واستراتيجيته لإشاعة الديمقراطية، ولانخراط ناجح في دعم عملية إشاعة الديمقراطية ينبغي على اللاعبين الدوليين أن ينموا مصداقيتهم بترسيخ التعاون القائم على حوار صادق والتزام بعيد المدى.

وتأمل "أيديا" وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بأن تتمكننا من البناء على نتائج هذا المشروع الأولي وتطويره، وبالتالي المساهمة في مسيرة تطور وإصلاح قائمة على الحوار الداخلي البناء بين كافة الأطراف المعنية.



زياد عبد الصمد  
المدير التنفيذي

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



كارين فوج  
السكرتير العام

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

## المحتويات

3	مقدمة
7	الإسلاميون والانتخابات في العالم العربي: الرهانات المزدوجة
8	التأهيل النظري لرفض الانتخابات
9	الدلالات الفكرية والسياسية لموقف المشاركة
10	موقف الأنظمة من مشاركة الإسلاميين في الانتخابات
12	الإسلاميون قوة انتخابية
13	تأثير المشاركة الانتخابية على ثقافة الإسلاميين
15	الخلاصة



# الإسلاميون والانتخابات في العالم العربي: الرهانات المزدوجة

## الإسلاميون والانتخابات في العالم العربي: الرهانات المزدوجة

تشير مشاركة الإسلاميين في الانتخابات عدة تساؤلات، وتحيل الباحث على عديد القضايا والإشكاليات، بعضها ذو طابع نظري أو أيديولوجي، وبعضها عملي أو سياسي له علاقة بمستقبل التحولات الديمقراطية في المجتمعات العربية والإسلامية. فالإسلاميون تحولوا منذ أن أسس حسن البنا حركة (الإخوان المسلمون) إلى قوة سياسية، لا يمكن فهم الواقع الراهن واستشراف مستقبل المنطقة دون أخذها بعين الاعتبار. ومما زاد في أهميتهم وعزز حضورهم الأزمة الهيكلية التي دخلتها تنظيمات اليسار بسبب تداعيات انهيار المعسكر الاشتراكي، والصعوبات المتعددة التي تواجهها الأحزاب الليبرالية، والمأزق الذي تواجهه التيارات القومية منذ أواخر الستينات، والذي ازداد حدة بعد انهيار النظام العراقي بشكل درامي ومزلزل.

ورغم أن التجارب السياسية القليلة التي مارس خلالها الإسلاميون الحكم، لم تكن بدورها مشرقة وقد أثارت مخاوف أطراف عديدة، ولا تزال مثار جدل واسع، إلا أن ذلك لم يؤثر على حجمهم أو ينقص من أدوارهم المحتملة في المستقبل المنظور. فمعظم البلاد العربية والإسلامية تضم حركة إسلامية أو أكثر تهدد موازين القوى المحلية، سواء عن طريق مواجهة مفتوحة قائمة بينها وبين الأنظمة القائمة، أو عن طريق آلية الانتخابات. لكن الحركات الإسلامية ليست متماثلة كقوارير الكوكاكولا، حيث إن لكل منها خصوصياتها وتطورها الذاتي.

من هذه الزاوية فإن الورقة الحالية ستحاول التعرض للمسائل التالية:

- الدلالات الفكرية والأيدولوجية لمشاركة الإسلاميين في الانتخابات.

- الانعكاسات السياسية والإستراتيجية التي قد تنجم عن مشاركتهم.

- هل تعتبر مشاركتهم دعماً للتحول الديمقراطي؟ أم تهديداً له؟

لم تكن مسألة المشاركة في الانتخابات تثير إشكالا لدى الإسلاميين في المراحل الأولى من ظهورهم. فعلى سبيل المثال شاركت حركة (الإخوان المسلمون) بقيادة حسن البنا في عديد

الانتخابات البرلمانية. ولم يثر ذلك لدى أعضائها أية تساؤلات حول المشروعية الدينية للعملية الانتخابية سواء بالنسبة للحق في الترشيح أو الترشيح. وكان حسن البناء يعتبر أن البرلمان "ليس وفقاً على أصوات زعماء السياسة الحزبية على اختلاف أنواعها، ولكنه منبر للأمة تصنع من فوقه كل فكرة صالحة، ويصدر عنه كل توجيه سليم، ويعبر عن رغبات الشعب".

لم يصبح المشكل قائماً من الناحية الأيديولوجية إلا بعد الصدام الذي حصل بين الإخوان وبين النظام الناصري. وإذ حافظ الجيل الأول من المؤسسين على موقفه السابق المؤيد لمبدأ الانتخاب كوسيلة شرعية للوصول إلى السلطة و"أسلمة الدولة والمجتمع"، فإن سيد قطب الذي هاله ما حصل من قمع وتعذيب ورغبة في استئصال الحركة وأعضائها وأنصارها، انطلق في سلسلة من المراجعات الجوهرية أدت به إلى قراءة مختلفة لمنهج التغيير كما وضعه البناء. فهو لم يكن يفترض التناقض بين النظام الديمقراطي والمنظومة الإسلامية كما تشكلت في ذهنه، بل ذهب إلى حد التشكيك في مشروعية أن يتولى المسلم في المجتمع الإسلامي ترشيح نفسه للمناصب القيادية، واعتبر ذلك مظهراً من مظاهر الرياء المنهى عنه في الدين. ولهذا الرأي علاقة بجدل دار بين الفقهاء حول المبدأ القائل "طالب الولاية لا يولى" الذي استنبطوه من الحديث النبوي "إننا والله لا نولي هذا العمل أحداً سألناه أو حرص عليه". وقد رتب عليه البعض "مصادرة مبدأ الترشيح، والدعاية الانتخابية في الدولة الإسلامية، فلا ينتخب لرئاسة الدولة أو لعضوية مجلس الشورى، أو لأي منصب من مناصب المسؤولية من يرشح نفسه لذلك أو يسعى إليه سعياً ما"<sup>(1)</sup>. وقياساً على هذا المنطق تحدث الشيخ عبد السلام ياسين مؤسس جماعة "العدل والإحسان" في المغرب، التي تعتبر أهم التنظيمات الإسلامية المغربية من حيث الثقل العددي، عما وصفه بـ"غوغائية التصويت" وقال "لو تعلم الناس معنى الانتخاب، ولو توفرت فيه شروط الأمانة، وذلك مستحيل في قادتنا، لما صح أن يكون الاقتراع العام أسلوباً إسلامياً لاختيار أهل الشورى. إنا والله لا نعطي هذا الأمر من طلبه، هذه واحدة، وأخرى ناتجة عنها وهي أن المال والرشوة يفتحان أبواب الحكام الفاسدين ويصنعان الدعاية والتزوير"<sup>(2)</sup>. هذا المنحى الذي انزلت فيه قطب، سيتحول فيما بعد على أيدي الجماعات التي تبنته وعمقته واتخذته مرجعاً لها إلى أسلوب في العمل السياسي مختلف تماماً عن أسلوب "الإخوان" والحركات التي تشبههم أو تأثرت بهم.

### "التأصيل" النظري لرفض الانتخابات:

إن الموقف من مبدأ المشاركة في الانتخابات أم لا هو جزء من شبكة مترابطة من المسائل والقضايا الفلسفية والعقدية والعملية. فالذين يرفضون المشاركة لا يفعلون ذلك انطلاقاً من موقف تكتيكي يستعمل المقاطعة لتحقيق أهداف سياسية وحزبية، وإنما رفضهم للانتخابات هو انعكاس لرفضهم النظام الديمقراطي الذي يعتبرونه مخالفاً للإسلام. فالديمقراطية تعني تحكيم الشعب بينما الإسلام كما يفهمونه يستند على الحاكمية لله. وبالتالي هم يرفضون تفويض أي برلمان للقيام بوظيفة التشريع الذي يعتبرونه خاصية إلهية، العلماء والفقهاء وحدهم العارفون بمنهجها وآليات تنزيلها في الواقع. وبالتالي فهم لم يكتفوا بالخلط بين الجانب العقدي والجانب الإجرائي السياسي، وإنما أخضعوا أيضاً هذا الإجراء للمقاييس العقائدية الخاصة بتحديد شروط الإيمان والكفر، حتى أن بعضهم اختار العنوان التالي لكراس كتبه في الموضوع: "القول السديد في أن دخول مجلس الشعب مناف للتوحيد"<sup>(3)</sup>.

كما أن المشاركة من عدمها مرتبطة أيضاً بالموقف من الدولة والمجتمع. فالذين يتبرأون من المشاركة في الانتخابات لا يقرون بشرعية الأنظمة القائمة، ويسحبون صفة الإسلامية من الدولة، ويرونها "دولة كافرة غير شرعية". بل يذهبون في تسلسل الأطروحة إلى أبعد من ذلك عندما يؤكدون أن المجتمع بدوره تنتفي صلته بالإسلام عندما يصبح ولاءه لهذه الدولة الكافرة، ويرضى بأن يحكم بغير شريعة الإسلام ونظامه.

يضاف إلى ذلك أن اعتماد المشاركة في الانتخابات أو إنكارها مرتبط عضوياً بمنهج التغيير الذي ستعتمده أي حركة من الحركات. لهذا فإن القائلين بعدم جواز المشاركة لا يعترفون أصلاً بالمؤسسات القائمة من أحزاب وبرلمان وحكومة ودستور وحرية صحافة ودور للرأي العام. إنهم لا يرون في كل ذلك الطريق الصحيح والشرعي لتغيير أوضاع مجتمعاتهم وحملها على الإسلام كما يفهمونه. لهذا اختاروا السرية، وأفتوا بشرعية اللجوء إلى العنف الذي يعتبرونها "جهاداً"، ويعتقدون أنه الطريق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي من وجهة نظرهم إلى إقامة الدولة الإسلامية.

هكذا يتبين أن مسألة المشاركة في الانتخابات أو نفيها تكتسب داخل الأوساط الدينية أبعاداً فلسفية وعقائدية، غير مطروحة بنفس الأدوات والأهمية والحدة لدى الأوساط السياسية والفكرية الأخرى. ولهذا السبب يجد الإسلامي، الذي يحدث له تغيير في الموقف تجاه المسألة الانتخابية، ويقرر الانتقال من الرفض إلى المشاركة، أن يؤكد في معرض تبرير رؤيته الجديدة على أن "قرار دخول الانتخابات أو المجالس النيابية وغيرها ليس مسألة متصلة بالعقيدة، بحيث ندخل فيها معنى أنها منافية للتوحيد"، كما أوضح الإسلامي كمال السيد حبيب، الذي شارك في عملية اغتيال السادات، وكان عضواً في إحدى الجماعات التي لا تقر بأهمية التحول الديمقراطي. وبعد مراجعته لعدة مسائل ذات صلة بمنهج التغيير توصل إلى الاقتناع بأن "هذا الخلط جاء من عدم تحديد قضايا العقيدة الثابتة، بينما قضايا الواقع تدخل فيما نطلق عليه بنظرية القرار حيث يكون الواقع الأساس هو مصدر القرار، وتكون مسألة المصالح والمفاسد هي الحاكمة في الموضوع"<sup>(4)</sup>.

#### الدلالات الفكرية والسياسية لموقف المشاركة:

لإدراك أهمية الجانب النظري وانعكاسه على الواقع السياسي الراهن، وتأثيره على الحراك الديمقراطي الجاري في عدد من البلدان العربية والإسلامية، لا بد من تسليط الضوء على الطرف الآخر من المشهد، والتساؤل حول دلالات موقف الإسلاميين المؤمنين بأهمية المشاركة في الانتخابات لتحقيق برامجهم السياسية. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مسألتين رئيسيتين:

- المشاركة تعني بالضرورة القبول بالمؤسسات القائمة للنظام السياسي، والعمل على إصلاحه من الداخل، اعتماداً على الوسائل السلمية، وانتهاجاً لأسلوب التدرج. فالمشاركة في هذا السياق تتضمن حصول مراجعات فكرية وسياسية سابقة يفترض أن تغير من طبيعة الحركة واستراتيجيتها وعلاقاتها بمختلف مكونات الوجود السياسي والاجتماعي المحيط بها. فالحكم هنا هو الشعب وليس علوية "الحقيقة" التي يتصور البعض أنه يملكها أو يتحدث باسمها. كما أن قاعدة اللعبة محكومة بالقدرة على كسب الرأي العام، والحصول على الأغلبية.

- المشاركة تعني أيضاً القطع مع أساليب العمل السري وازدواجية التنظيمات، والتفكير الانقلابي عن طريق التسرب في الأجهزة الأمنية والعسكرية للإطاحة بالحكومات. فالحركة الإسلامية التي تختار طريق الانتخابات والتغيير السلمي الديمقراطي، لا يحق لها اللجوء إلى العنف أو تبريره تحت أي مبرر أو طارئ، وأن تتمسك في مرجعيتها السياسية بالشرعية القانونية والشعبية.

### موقف الأنظمة من مشاركة الإسلاميين في الانتخابات:

في ضوء التباينات الفكرية والسياسية السابقة، انقسمت الحركات الإسلامية إلى كتلتين رئيسيتين. التنظيمات الراضية لكامل "قواعد" اللعبة السياسية، وترى فيها عبئاً وعملاً غير مشروع. ورغم أن أصحاب هذا الاختيار لا يشكلون أغلبية، إلا أنهم تمكنوا من إرباك الساحة السياسية في أكثر من بلد، ولا يزالون يشغلون الرأي العام العربي والإسلامي وحتى الدولي بعملياتهم العنيفة وأرائهم المتشددة. وفي المقابل حركات إسلامية اختارت الانخراط في التحولات شبه الديمقراطية الجارية في عدد من دول المنطقة، لكنها تطرح بدورها تحديات وتساؤلات ذات طبيعة مختلفة.

وقبل التوقف عند بعض هذه التحديات، لا بد من الإشارة إلى موقف الحكومات من هذا الانقسام الحاصل بين الإسلاميين. فموقفها مهم جداً بحكم كونها الطرف الرئيسي والمحدد لطبيعة التحولات السياسية الممكنة أو المنشودة. وفي هذا السياق يلاحظ أن الأنظمة مجمعة في المنطقة على مواجهة ما يعتبرونه "الخطر الأصولي"، لكنها غير متفقة حول الأسلوب. فلكل نظام سياسته وأسلوبه في التعامل مع إسلاميه، وفق ظروفه الخاصة ومعطياته المحلية. ويمكن رصد ثلاثة أنماط من السياسات:

- سياسة الإقصاء: هناك أنظمة ترفض التمييز بين الإسلاميين، وتنكر وجود خلافات بينهم، وتعتبر التباينات القائمة بين فصائلهم مسائل جزئية، أو مجرد تكتيكات وتوزيع أدوار. وبناء عليه ترفض تقسيمهم إلى معتدلين ومتطرفين، وتعتبر أن أهدافهم واحدة، وأن اختلاف الأسلوب لا يعني اختلاف الطبيعة، ولا يقلل من أخطار الظاهرة. لذلك تعمل هذه الأنظمة على تخفيف منابع جميع الإسلاميين ومحاربتهم، وبالتالي لا تسمح لهم بأي نوع من أنواع الوجود أو المشاركة السياسية وحتى الاجتماعية والثقافية. ومشكلة هذا الرهان السياسي أنه لا يترك لخصومه سوي خيار المواجهة، ولا يساعدهم على تطوير أفكارهم وتعديل مناهجهم، إضافة إلى كونه مناقضاً للديمقراطية، وتترتب عنه تجاوزات خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

وتعتبر تونس من أهم الأمثلة التي لفتت اهتمام الدارسين والسياسيين. فبالرغم من أن "حركة النهضة" التي تعتبر الفصيل الإسلامي الرئيسي في الساحة التونسية، قد سعت مطولاً من أجل الحصول على الترخيص القانوني، وقدمت في سبيل ذلك سلسلة من "التنازلات"، وأصدرت عديد المواقف الفكرية والسياسية ذات المنحى الليبرالي، مما جعلها توصف بأنها من أكثر الحركات الإسلامية اعتدالاً في المنطقة، ومع ذلك قد قررت السلطة في مطلع التسعينات أن تواجهها بمختلف الوسائل، وأن تعمل على استئصالها. وإذ اتهمت الدوائر الرسمية حركة النهضة بالشروع في مطلع التسعينات بتنفيذ "مؤامرة كانت تهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم"، إلا أن معطيات كثيرة ودراسات عديدة تربط بين قرار المواجهة وبين الحجم الذي نزلت به الحركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أبريل 1989. فقد أسفرت تلك الانتخابات، حسب الإحصائيات الرسمية

- التي طعنت في صحتها الحركة وبعض أحزاب المعارضة - عن حصول القوائم المدعومة من قبل حركة النهضة على 17 بالمئة من أصوات الناخبين، وبلغت في بعض الدوائر 21 بالمئة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الحزب الحاكم.

- السياسة المزدوجة: وهي سياسة تتبناها بعض الأنظمة التي وجدت نفسها أمام حركات إسلامية متنافسة فيما بينها، فقررت إقصاء ما تعتبره الأخطر والأكثر تهديدا لموازين القوى والاستقرار السياسي، وتوظيف ما تعتبره الأكثر اعتدالا وخطورة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى المثال الجزائري. فالمؤسسة العسكرية والسياسية قامت بوعي منها في ديسمبر 1991 بإيقاف المسلسل الانتخابي على إثر فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجولة الأولى. وقد ترتب عن ذلك اندلاع حرب أهلية لاتزال آثارها وتداعياتها مستمرة إلى حد اليوم. وعندما قررت السلطة استئناف التجربة البرلمانية، تمسكت من جهة بقرار إقصائها لجبهة الإنقاذ ومنعها من كل أشكال النشاط القانوني والعلني، ومن جهة أخرى سمحت بحركتين إسلاميتين بالمشاركة السياسية والقانونية في الانتخابات البرلمانية، وهما "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة". بل ذهبَت السلطة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى حد تشريك ممثلين عن الحركتين في أكثر من حكومة. كما قبلت السلطة بترشح منافسين إسلاميين في الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1999، والتي أسفرت حسب الإحصائيات الرسمية عن احتلال المرحوم (محفوظ نحناح) رئيس حركة "مجتمع السلم" الإسلامية المرتبة الثانية بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وكان الهدف من هذه السياسة، التأكيد على أن النظام ليس معادياً للإسلاميين في المطلق، وإنما هو ضد المتطرفين منهم، ومن جهة أخرى احتواء الحركات التي قبلت بالاعتراف بشرعية النظام ومؤسساته، وتجنب حشرها في الزاوية للحيلولة دون توحيدها مع جبهة الإنقاذ أو بقية الجماعات المتشددة التي قررت حمل السلاح في وجه الدولة.

- سياسة الاحتواء والإدماج: وهو خيار تبنته بعض الأنظمة والحكومات التي تثق في قدرتها على الترويض والتعامل مع الإسلاميين مهما قوي عودهم. وتعتبر الكويت والأردن نماذج لهذه السياسة. ففي الحالة الأردنية على سبيل المثال، كانت الحركة الإسلامية واعية بـ"العلاقة الخاصة" التي يريد أن يقيمها النظام معها. يقول أحد الوجوه البارزة للحركة السيد "عبدالله العكايلة" أن الحركة "تعتبر أن النظام القائم خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة وبطشت بالحركات الإسلامية فيها". وبناء عليه فإن الحركة تمثل "عنصر أمان للنظام ضد أي محاولات انقلابية عليه، وقد كان للجماعة موقف إيجابي في منتصف الخمسينات ضد مظاهرات القوى اليسارية التي كانت تسعى لإسقاط النظام"<sup>(5)</sup>.

وقد تبنى الملك الحسن الثاني قبل وفاته هذا الاختيار، واستمر عليه ولده محمد السادس، رغم أن هناك حالياً تياراً يدفع إلى استغلال التفجيرات الانتحارية التي حصلت في الدار البيضاء، من أجل حل حزب "العدالة والتنمية" والدخول في مواجهة لاستئصال ظاهرة الإسلام السياسي في المغرب. وحزب "العدالة والتنمية" حزب إسلامي، ذو توجهات معتدلة، مؤمن بشرعية النظام الملكي من الناحيتين الدينية والسياسية، وقد حقق نتائج مفاجئة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث احتل المرتبة الثالثة بعد أعرق حزين في البلاد، وهما "الاتحاد الاشتراكي" و"حزب الاستقلال".

وقد تحدث وزير الداخلية السابق إدريس البصري الذي تحمله المعارضة مسؤولية أهم الجرائم التي حصلت في عهد الملك الراحل، عن الخلفية التي تعامل بها الحكم مع الحركات الإسلامية، فذكر أن "المشكل الديني لم يطرح في المغرب بشكل مصيري ودرامي. إن الملك هو أمير المؤمنين وهو المرجع والحكم في اللعبة. وما يمكن تسميته بالإسلام السياسي فرض نفسه في نهاية السبعينات عقب حركة الإخوان المسلمين وثورة آيات الله في إيران.. وفي سنة 1979 كنا نرى الريح قادمة، وكان في المغرب قليل من الفراغ السياسي، والطبيعة تخاف من الفراغ. كان الإسلاميون موجودين، وكان مطلوباً الاتفاق معهم والحسم: أي أن نعمل على إدماجهم من أجل ضبطهم أو إبعادهم عن اللعبة السياسية". وكانت حصيلة هذا التفكير السياسي الذي كاد أن يكون استثنائياً في العالم العربي هو ما أوجزه البصري في قوله: "بدلاً من إقفال الباب في وجه الإسلاميين، وتركهم يتظفرون أكثر، ويصبحون بذلك خارج المراقبة، فضلنا الترخيص لهم لترويضهم بشكل أفضل، وسيؤكد المستقبل أن ذلك هو الخيار الأفضل"<sup>(6)</sup>. وهكذا اختار النظام المغربي سياسة الإدماج والتشريك في اللعبة بدل الإقصاء والصراع المفتوح والمستمر. وبذلك انتقلت الكرة إلى حد ما من ساحة السلطة وحدها وأصبحت على الأقل في ملعب الطرفين.

#### الإسلاميون قوة انتخابية:

رغم أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما انجر عنها من تداعيات خطيرة على المنطقة وتضخم للهاجس الأمني لدى الحكومات، فإنه يمكن القول بأن معظم الأنظمة العربية لاتزال تميل إلى انتهاج سياسة تجمع بين الحزم الأمني والمرونة الحذرة. الحزم وتضييق الخناق على التيارات المتشددة التي لا تتردد في استعمال العنف، والمرونة المحسوبة مع التيارات ذات القابلية للاندماج السياسي. فعدد الأنظمة التي دفعتها ظروفها الداخلية وعلاقتها الدولية إلى الانفتاح الليبرالي، اختارت بأن لا تغلق الأبواب نهائياً في وجه مشاركة إسلاميها في الانتخابات المحلية البلدية أو التشريعية. وهو ما أثبتته تجارب الجزائر واليمن والمغرب ومصر والأردن والبحرين والكويت. لكن في المقابل اتخذت هذه الأنظمة إجراءات مختلفة سياسية وقانونية تمكنها من السيطرة على موازين القوى. وتعتبر القوانين الانتخابية من أهم آليات التحكم في حجم مشاركة الإسلاميين في العملية الانتخابية بهدف إبقاء المؤسسات التمثيلية بعيداً عن سيطرتهم الكاملة. وقد اجتهد كل نظام في هذا الباب مع تبادل التجارب والخبرة في هذا المجال. وتتراوح عملية التضييق بين منع الاعتراف بالأحزاب التي تتخذ من الصفة الإسلامية إسماً لها أو مرجعية "تحتكرها"، وصولاً إلى تضييق شروط الترشح أو استعمال طرق التقطيع الانتخابي للمناطق.

ويعود ذلك إلى خشية الأنظمة ومختلف القوى السياسية غير الدينية من احتمالات أن يحقق الإسلاميون فوزاً ساحقاً في أي انتخابات حرة وغير مقيدة، وهو ما من شأنه أن يقلب المعادلات رأساً على عقب. لقد بينت الأحداث عدم صحة ما كان يعتقد الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" وبعض الأجهزة ومراكز البحث في الولايات المتحدة عندما قال "يمكن للأصوليين أن يملأوا الشوارع في العالم الإسلامي بمظاهرات صاخبة، إلا أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع".

وقد تضاعفت هذه المخاوف في الفترات الأخيرة، بعد أن أصبح هناك خطوط حمرة على الصعيد الدولي ضد الإسلاميين. كما تعددت المؤشرات منذ النجاح الفجائي الذي حققته جبهة الإنقاذ

الإسلامية في الجزائر خلال الدورة الأولى للانتخابات البرلمانية لسنة 1991. وهو الهاجس الذي يسكن حاليا الطبقة السياسية المغربية، منذ أن أصبح "حزب العدالة والتنمية" المعارضة الرئيسية في البرلمان بسبب التقدم الكبير الذي حققه في الانتخابات الأخيرة. ولا يعرف إن كانت التفجيرات التي حصلت في الدار البيضاء ستضعف من وزن الحزب أم أنه سيتمكن من افتركاك بعض البلديات الكبرى خلال الانتخابات المحلية القادمة. وهو ما جعل بعض المحللين المغاربة يتحدثون عن تكرار السيناريو التركي في المغرب.

أما عن الأسباب التي قد تفسر القوة الانتخابية التي لا يزال يتمتع بها الإسلاميون، فيمكن في هذا السياق الإشارة إلى عدد منها بإيجاز:

- التراجع الذي تشهده مختلف الأحزاب والمعارضات غير الدينية في كل البلدان العربية. ويعود ذلك إلى شبكة متداخلة من العوامل، من بينها القمع وعدم سماح الدولة الوطنية بقيام أحزاب ومعارضات حقيقية ذات مؤسسات وتقاليد ومصداقية.

- التوظيف الواسع للمشاعر الدينية لدى الجماهير، بشكل يقع فيه الربط بين الاستقطاب السياسي والميول الإسلامية للناخبين. وغالبا ما يثور جدل حاد حول ضرورة تحييد المساجد في الصراع الانتخابي. لكن الحركات الإسلامية تبقى أقدر من غيرها على كسب ود الأوساط الدينية والتقليدية في المجتمع.

- استثمار الأوضاع الدولية وانعكاساتها على المسلمين، خاصة فيما يتعلق بموقف الحكومات الغربية من بعض القضايا التي تحتل مكانة هامة في الوجدان الإسلامي العام مثل فلسطين وأفغانستان، والعراق مؤخرا. بمعنى آخر هناك لجوء مستمر لاضطراب العلاقات التاريخية والروح الصدامية القائمة منذ فترة طويلة بين الغرب والعالم الإسلامي.

- الانتشار الواسع الذي يتمتعون به داخل المدن والقرى، والاندماج بمختلف الأوساط الاجتماعية، مع قدرات فائقة في التنظيم والتعبئة والدعاية بوسائل يختلط فيها التقليدي بالحديث.

- التركيز على قضايا مقاومة الفساد الأخلاقي والمالي، وحماية الأمة من "الغزو الثقافي". وهي مسائل حساسة ومثيرة، خاصة في الأوساط المحافظة والطبقة الوسطى بشكل عام.

- اتجاه متزايد نحو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للفئات بالخصوص، وهو ما كشفت عنه مضامين الحملات الانتخابية التي قام بها الإسلاميون مؤخرا، مثلما حصل في تركيا والمغرب والبحرين والأردن.

#### تأثير المشاركة الانتخابية على ثقافة الإسلاميين:

هل أثرت التجارب الانتخابية التي شارك فيها الإسلاميون على أدائهم السياسي وخطابهم الأيديولوجي ومناهج التغيير لدى قادتهم وأنصارهم؟. وبتعبير آخر هل تؤدي مشاركة الإسلاميين في الانتخابات إلى استيعابهم للفكر الديمقراطي بمختلف مضامينه وأبعاده؟.

تصعب الإجابة عن هذا السؤال نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت هذا الجانب، ونظراً لاختلاف تجاربهم وتعدد اجتهاداتهم. فالتعميم في هذا المجال من شأنه أن يؤدي إلى عدم الفهم لكن بالرغم من أن العملية الانتخابية تعتبر من بين العوامل المساعدة على التكيف والاندماج السياسي، فتأثيرها يمكن أن يبقى محدوداً ولا يتجاوز الأشكال العملية دون المساس بالقضايا الجوهرية للمنظومة الديمقراطية.

فالمؤكد أن الإسلاميين الذين اختاروا المرهنة على صناديق الاقتراع يفكرون في عديد المسائل الأساسية بطريقة مختلفة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. لقد بذلت جهود نظرية لتأصيل عديد القضايا مثل التعددية السياسية، والدفاع عن الحريات العامة، وإثبات حق المشاركة والتداول السلمي على السلطة. لكن مع ذلك فإن عديد القضايا تبدو أنها لم تحسم بشكل يسمح بإحداث نقلة نوعية في الفكر السياسي للكثير من هذه الحركات أو الشخصيات الإسلامية المستقلة. ومن بين هذه القضايا التي غالباً ما يشير إليها خصومهم أو المختصون عدداً من الإشكاليات المرتبطة بالديمقراطية لفظاً ومضموناً من بينها:

- المصطلح: رغم أن عدداً متزايداً من الإسلاميين أصبحوا يستعملون مصطلح الديمقراطية بدون أي تحفظ معلن، فإن آخرين، رغم لجوئهم إلى المشاركة في الانتخابات، لا يزالون يؤمنون بأن فكرة الديمقراطية غريبة عن الثقافة الإسلامية، وأنها مقولة غربية لا يمكن أن تنسجم مع مبدأ الشورى الإسلامي. وقد دار في هذا السياق جدل واسع بين الإسلاميين الجزائريين حول مشروعية المصطلح، حيث كان الشيخ علي بلحاج من أكثر الرافضين للتسليم بشرعيته، وفي المقابل حاول المرحوم محفوظ نحناح حسم المسألة بطريقة توفيقية من خلال ابتكار مصطلح بديل هو "الشوراقراطية"<sup>(7)</sup>.

- ذاك على صعيد المصطلح، أما بالنسبة للمضمون فهناك نقاشات مستمرة، حيث يعمل الكثيرون على فك الارتباط بين العملية الانتخابية وبين بقية مكونات المنظومة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال يؤكد الشيخ عبد السلام ياسين أنه إذا كانت الديمقراطية تفيد الرجوع إلى الشعب والاحتكام إليه ف"هذا أمر ندعو إليه ولا نرضى بغيره، على يقين نحن من أن الشعب المسلم العميق الإسلام لن يختار إلا الحكم بما أنزل الله، وهو الحكم الإسلامي"<sup>(8)</sup>. فالقبول بالديمقراطية هنا قائم على عملية حسابية مطلقة قوامها أن الديمقراطية ستكون حتماً في صالح الإسلاميين، وبالتالي لو أدت إلى عملية عكسية فإنها قد تصبح مرفوضة. إن هذا التعامل البراغماتي النفعي مع المسألة الديمقراطية يثير المخاوف ويجعل الموقف السياسي لأصحابه موقفاً ظرفياً غير قائم على أساس نظري متين. لأن الديمقراطية ليست عملية فنية أو تقنية بقدر ما هي منظومة متكاملة تتطور أشكالها وقد تتغير تطبيقاتها من بلد لآخر، لكن الوسائل يجب ألا تنسف ثوابت النظرية العامة أو تؤدي إلى عكس أهدافها. كما أن الديمقراطية لا يمكن قبولها إذا كانت لصالح طرف من الأطراف، ثم رفضها عندما تكون ضده.

- إن الإشكال السابق مرتبط بدور البرلمان وصلاحياته، حيث يعتبره الإسلاميون مقيداً بعدم اختلافه مع الإسلام فالبرنامج الانتخابي "للإخوان المسلمين" كان دائماً يتمحور حول فكرة رئيسية هي أن "الشورى والديمقراطية الإسلامية التي لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً"<sup>(9)</sup>. فالمؤسسة البرلمانية في المشروع السياسي لمعظم الحركات الإسلامية هو مدخل استراتيجي من مداخل أسلمة الدولة والمجتمع عن طريق أسلمة التشريعات وبرامج التعليم ووسائل الإعلام والفضاءات العامة. وهذا يعتبر من أهم المسائل الخلافية بين الإسلاميين وعدد واسع من خصومهم، الليبراليين الذين يتهمونهم باستغلال الانتخابات للسيطرة على البرلمانات وإحداث "انقلاب" على الدولة الحديثة. وهو صراع يختلط فيه الأيديولوجي بالسياسي والحزبي، لكنه يعكس في جانب منه حالة الشك والخوف من بعض الشعارات الأساسية التي يرفعها الإسلاميون، خاصة أثناء حملاتهم الانتخابية مثل "الإسلام هو الحل" أو "الدولة الإسلامية وإقامة حكم الله" أو "المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية".

- دور المرأة ومكانتها في المجتمع والدولة. فرغم أن أطرافاً إسلامية عديدة قد طورت نظرتها للنساء، وسمحت لهن بمساحةٍ أوسع مما كان عليه الوضع في مراحل سابقة، إلا أن الدور السياسي للمرأة لا يزال يثير جدلاً حامياً بين الإسلاميين وخصومهم. فالنساء يعتبرن من بين أبرز الفئات ذات القابلية للتأثر بخطاب الإسلاميين رغم كل ما يقال في هذا المجال بالنسبة لمواقفهم تجاه عدد من حقوق المرأة. فمثلاً لاتزال "الحركة الدستورية" في الكويت القريبة من تنظيم "الإخوان المسلمون" متوقفة عند مسألة حق المرأة في الترشح والترشيح للبرلمان، بحجة أن منصب النائب في مجلس الشعب هو جزء من الولاية العامة المحظورة في الفقه التقليدي على النساء. إن الديمقراطية عملية شاملة لا تتحقق جدواها إلا من خلال النهوض بأوضاع النساء في العالم العربي والإسلامي، وعميق مشاركتهم في الاختيار والتغيير الاجتماعي والسياسي. ولهذا احتل موضوع تغيير القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية مكانة أساسية في الحملات الانتخابية أو المعارك البرلمانية بين الإسلاميين وخصومهم.

#### الخلاصة:

إن الحركات الإسلامية جزء لا يتجزأ من الواقع السياسي والثقافي. ورصد تطوراتها وعلاقاتها بمحيطها العام ضرورة من ضرورات فهم الواقع وديناميكيته وأفاقه المستقبلية. وهي من بين القوى التي تعمل على تغيير الأوضاع عن طريق الوصول إلى السلطة. وإذا كان بعض أطرافها لا يزال يسعى إلى ذلك عن طريق القوة والعنف، فإن الأغلبية أصبحت أميل إلى تحقيق ذلك بواسطة الانخراط في تجارب التحول الديمقراطي التي تمر بها بعض البلدان العربية، وبالتالي الاحتكام لصناديق الاقتراع.

في هذا السياق تعددت مظاهر تكيف هذه الحركات مع متطلبات المشاركة في الانتخابات العامة. والملاحظ أن عمليات التكيف مستمرة ومرشحة للاتساع كلما توفرت أجواء الحرية واتسعت مجالات المنافسة والصراع الديمقراطي. لكن ذلك لم يقض على رصيد عدم الثقة ولم يحد من المخاوف سواء لدى الأنظمة أو الحركات السياسية المنافسة وقطاعات عريضة من المجتمعات المدنية العربية.

فالأنظمة تخشى انفلات الأمور من بين أيديها في صورة لو تمكن الإسلاميون من تغيير موازين القوى الانتخابية لصالحها. لهذا فإن الحكومات التي قبلت بتشريك حركاتها الإسلامية في الانتخابات المحلية لجأت إلى وضع عوائق تمكنها من التحكم في الآليات والنتائج الانتخابية. أما القوى السياسية الأخرى وخاصة منها الليبرالية ومنظمات المجتمع المدني فإن تخوفاتها تتعلق أساساً بمضمون الخطاب الإسلامي الحركي والمشروع المجتمعي للإسلاميين وبطبيعة الدولة التي يعملون من أجل إقامتها. لهذا فإن الصراع الانتخابي بين الإسلاميين وخصومهم غالباً ما يتحول إلى صراع أيديولوجي بين تصورين مختلفين للمجتمع والنظام السياسي البديل للحكم. وإذا يعتبر السماح للإسلاميين في ممارسة حقهم في التنظيم والتعبير والمشاركة في انتخابات نزيهة شرط لازم من شروط التقيد بالخيار الديمقراطي، وعامل هام من العوامل المساعدة على نضجهم واندماجهم واعتدالهم السياسي، فإنه في المقابل على الإسلاميين احترام قواعد اللعبة، وإثبات درجة عالية من المسؤولية والوعي بأنهم لا ينتسبون للقوى الفاشية التي استغلت تاريخياً الديمقراطية للالتفاف عليها وإغائها بعد وصولهم إلى السلطة.

من جهة أخرى فإن الإسلاميين مطالبين أيضا بإدراك أن التحول الديمقراطي عملية شاقة تتطلب التمرس وتطوير الثقافة والعقليات، وتجنب حرق المراحل، والتمييز بين العمل الدعوي القائم على تحريك الأحاسيس والمشاعر، وبين النشاط السياسي القائم على التوعية والتنظيم المدني وخدمة المواطنين وتوسيع دائرة مشاركتهم في صنع القرار. وفي الأخير هم مدعون أيضا إلى "طمأنة" الأنظمة وتجنب بث الرعب والارتباك لدى النخب والمجتمعات، فالأوضاع العامة تتميز بالهشاشة، وحجم الوصاية والتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة بلغ في الفترة الأخيرة درجات عالية مثيرة للقلق. وأي حركة لا تضع كل هذه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية مأخذ الجد فإنها لن تساعد على تحقيق مشاركة بناءة في التحولات الديمقراطية المرجوة.

### الهوامش

- (1) محمد فتحي عثمان، من كتاب «الفكر الإسلامي والتطور»، «دار البراق»، ص26، تونس، 1990.
- (2) عبد السلام ياسين، من كتاب «الإسلام غدا»، «مطبعة النجاح»، الدار البيضاء، ص905، 1973.
- (3) د. كمال السعيد حبيب، من كتاب «الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- (4) المصدر السابق.
- (5) عبدالله العكابي، من كتاب «مشاركة الإسلاميين في السلطة» (إعداد وتحرير عزام محجوب)، فصل تجربة الحركة الإسلامية في الأردن»، ص103، الناشر «منظمة ليبرتي».
- (6) إدريس البصري، في أول حوار له بعد عزله بصحيفة «لوجورنال» المغربية، الناطقة باللغة الفرنسية.
- (7) راجع كتاب «الجزائر من خلال إسلاميها» الصادر باللغة الفرنسية لمؤلفيه مصطفى الأحنف وبرنامج بوتيفو وفرانك فرقوزي عن دار كارتالا.
- (8) د محمد ضريف، من كتاب "جماعة العدل والإحسان: قراءات في المسارات"، ص84، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1995. وقولة الشيخ ياسين منقولة من كتابه "حوار مع الفضلاء الديمقراطيين"، مطبعة الأفق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1994، ص58.
- (9) عصام العريان، من كتاب "مشاركة الإسلاميين في السلطة"، مرجع سابق، ص219.